المنهجية

مقدمة:

مما لاشك فيه أن البحث في شتى مجالات العلوم والمعرفة يخضع لقواعد منهجية المتعارف عليها فلا يحق للباحث أن يكتب كيف يشاء وأن يقسم خطة بحثه بطريقة خاصة وأن يخلط تحليله ورأيه بتحليل وآراء الآخرين.

إن الكتابة وفق القواعد المنهجية مضبوطة أمر لا مناص منه في مجال البحث العلمي أيا كان التخصص فهي بمثابة قانون المرور بالنسبة لسائق المركبة، فلا يحق للسائق في كل الدول السير في الطريق والرصيف معا بطريقة عشوائية و فوضوية ولا يحق له استعمال المنبه مثلا أمام المستشفيات ولا يحق له التوقف في أماكن محددة،... فلو تركنا للسائقين حرية مطلقة دون قيد في ذلك فان هذا من شأنه التأثير على أرواح الآخرين وعلى صحتهم وسلامتهم في أجسادهم وممتلكاتهم، لذلك وجب التقييم بالقوانين والقواعد المرورية من أجل ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات وتحقيق قدر مكفول من النظام العام وما قيل عن السائق يقال عن الباحث الذي يريد الغوص في مجال العلم والمعرفة فيعالج مشكلة مطروحة ومسألة دقيقة بعينها ويحلل آراء ويقابل الرأي بالرأي الآخر ويقدم براهين وأدلة ويصل إلى مجموعة استنتاجات وكل هذا لا يتم إلا وفق قواعد مضبوطة ودقيقة ألا وهي قواعد المنهجية ".

وإذا كان البحث العلمي وسيلة للدراسة والتقصي والاستقصاء التام والدقيق والتنقيب والتحري حول فكرة ما أو ظاهرة ما فإن البحث العلمي أيضا يقتضي جمع القدر اللازم من الحجج

والبراهين أثناء المعالجة من أجل الاستدلال بها كل هذا تحقيقا الهدف المنشود ألا وهو الوصول إلى الحقيقة العلمية والمساهمة في تقدم العلوم بمختلف أنواعها، وعليه فإن القيد العام الذي يحكم الباحث أيا كان تخصصه هو الالتزام بقواعد منهجية البحث أو الأطروحة أو الرسالة، فلا يحق لنا أن نكتب بالشكل الذي نريد نحن بل يجب علينا أن نكتب حسب الأصول المتعارف عليها في كل علم.

ومن الطبيعي القول أن الكتابة في مجال علم القانون تخضع هي الأخرى لمجموعة قواعد وضوابط يلزم كل باحث بمراعاتها والعمل بها في رحلته بحثا عن الحقيقة وهو ما سنقوم بتحليله من خلال دراسة مقياس أو مادة المنهجية أين سنقسم دراستنا إلى المحاور الآتية:

- المحور 01: منهجية البحث العلمي في كتابة الرسائل والمذكرات.
- المحور 02: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات والنصوص القانونية.
- المحور 03: منهجية تقديم استشارات قانونية.

رغم أن هذا المحور الأخير ليس له الأهمية القصوى بالنسبة للطالب مقارنة بالمحورين الأولين.

المحور الأول: منهجية البحث العلمي في كتابة الرسائل والمذكرات والمقالات العلمية

بمجرد البحث العلمي بمراحل عديدة وهذا أمر طبيعي ومنطقي لأننا بصدد إعداد أطروحة لدكتوراه أو مذكرة ماجستير او ماستر او مقال علمي لذلك ينبغي أن يمر العمل العلمي حتى يشهد ميلادا ووجودا بمراحل يجب علينا التوقف عندها مرحلة بمرحلة من أجل لإبراز خصوصية كل مرحلة وما تستوجبه من خطوات وتقنيات ولما كانت منهجية البحث العلمي القانوني في أطروحة الدكتوراه أو مذكرة الماستر تختلف عن منهجية إعداد مقال علمي متخصص وجب علينا فصل المسألتين واستعراض كل مسألة على حدى.

المبحث الأول: منهجية البحث العلمي في كتابة الرسائل:

سبق أن بينا أن البحث العلمي يمر بمراحل تختلف مدة انجازها من بحث إلى آخر فمدة إنجاز الدكتورا تتطلب سنوات من البحث والتنقيب عكس مذكرة الماستر التي تتطلب شهورا فقط لإعدادها ومهما يكن من أمر فإن خطوات البحث ومراحله وإن اختلفت بين مرحلة وأخرى إلا أنه يمكن تقسيمها إلى قسمين كبيرين المرحلة الأولى مرحلة الإعداد والتحضير والمرحلة الثانية مرحلة التحرير.

المطلب الأول: مرحلة الإعداد والتحضير:

إن كل عمل يقوم به الإنسان يحتاج إلى مرحلة من التحضير قبل انجاز أو مباشرة العمل فالميكانيكي يحتاج أثناء تصليحه المحرك أن يحدد نوع قطع الغيار ، سبب العطل، في المحرك، ويحتاج إلى أدوات ومعدات وتجهيزات فأدوات فك البراغي وكذلك الكهربائي في ممارسة نشاطه إلى غير ذلك من الحرف ، فلا يمكن التصور القيام بعمل دون التجهيز له وفي مجال البحث العلمي فإن قدسيته ومكانته تفرض على الباحث أن يمر هو الآخر بمرحلة إعدادية التي يمكن تقسيمها إلى مراحل فرعية بحيث يكون لكل مرحلة خصوصيتها.

فمرحلة اختيار الموضوع لها تقنياتها ومرحلة البحث البيوغرافي ومرحلة إعداد البطاقات ومرحلة الاتصال بالمشرف والقيام بالاستشارات اللازمة...كل هذه المراحل وأخرى لها خصوصياتها.

الفرع 01: مرحلة اختيار الموضوع:

قبل الخوض في شرح هذه المرحلة تجب الإشارة إلى أنه هنالك من يقوم بتقديم مرحلة البحث البيوغرافي الأولي على مرحلة اختيار الموضوع كما أنه هناك من يفضل العكس والمسألة هنا تحكمها رؤية الطالب ووضعيته تجاه الموضوع الذي رس عليه الانسان فعندما لا يكون الطالب قد اختار الموضوع أصلا ولو بصفة أولوية أو مبدئية تكون مرحلة اختيار الموضوع أجدر بأن تسبق مرحلة البحث البيوغرافي الأول أما إذا كانت لدى الطالب فكرة يجب عليه أن يقوم ببحث بيبيوغرافي أولي حتى يأخذ فكرة عن الموضوع المراد البحث فيه وبالتالي وقوع اختياره على موضوع معين بصفة نهائية.

وفيما يتعلق بمرحلة اختيار الموضوع فإن الإجماع منعقد في كل الجامعات داخل الوطن وخارجه وأي كان التخصص والشعبة أن أصعب مرحلة يواجهها الباحث هي مرحلة الاختيار أين يجد نفسه أمام مفترق الطرق واختيارات يصعب المفاضلة بها فيقع في حيرة من أمره ولا يتخلص من هذا الوضع إلا بعد اقتناعه بالموضوع الذي يناسب قدراته ويجيب على تساؤلاته فكم من باحث أدرك سوء اختياره واضطر بعد سنة أو أكثر لإعادة ضبط عنوان بحثه أو تغيير الموضوع برمته وكم من باحث

أدرك أثناء المناقشة أن عنوان بحثه يحتوي على مشكلة ما كان يجب الحسم عليها أثناء المناقشة.

وحتى يتفادى الباحث الوقوع في مثل هذه المشاكل جدير به ان يحسن اختيار موضوعه وأن يتربص ويتريث ساعة الاختيار وأن يكون كثير البحث والتنقيب وكثير اللجوء، للاستشارة والتزود بالرأي من أهل الاختصاص وذوي الخبرة.

ومن المفيد الإشارة الى أن الطالب هو من يسأل عن موضوعه وعن العنوان الذي اختاره حتى ولو كان صاحب الاختيار هو الأستاذ المشرف لأن من يتحمل عبء الاختيار وتوابعه وقت المناقشة هو الطالب وحده حتى ولو وافقت اللجنة العلمية على العنوان وزكي المجلس العلمي الكلي لذلك ،فإن مسؤولية الباحث تظل قائمة في هذا المجال.

أولا: تعريف البحث العلمي

إن البحث عبارة تقرير وافي يقدمه الباحث (الطالب) عن عمل تم إسناده إليه إما اختيارا أو مرغما بحيث يشمل هذا التقرير كل مراحل الدراسة منذ أن كان هذا البحث مجرد فكرة حتى أصبح نتائج مدونة ومرتبة ومؤيدة بالحجج والبراهين والأسانيد.

- **أنواع البحث:** تتقسم البحوث إلى عدة أنواع منها ما يلي:

1. **بحوث قصيرة:** تكون على شكل مقالة أو ورقة بحثية وهي في غالبها لا تأتي باكتشاف جديد بل تفتح آفاق جديدة للبحث والاكتشاف.

2. **المذكرات:** وهي تهدف في حقيقتها إلى تقويم منهج الطالب "الباحث" أكثر من هدف الاكتشاف وهي تمثل في النظام القديم مذكرات التخرج في الليسانس والماجستير وبالنظام الجديد L.M.D محصورة في مذكرة الحصول على شهادة الماستر.

3. **الأطروحة:** "**la these**" يقدمها الطالب لنيل شهادة الدكتوراه في اختصاص معين وهي عبارة عن بحوث علمية مبتكرة تدل على أصالة البحث وسيلتها في ذلك حصول الطالب على نتائج ومعلومات جديدة ووثائق ومخطوطات وأفكار تنشر للمرة الأولى بطريقة مستيقظة ومركزة في سبيل إعطاء الأطروحة طابع علمي مميز لأن المعلومات الواردة في المصادر والمراجع ++ ويبدي ++ رأيه بين الحين والآخر حولها وحول بعض المسائل القانونية ذات الجدل الفقهي ولذا بعيدا عن الذاتية ويكل موضوعية كما سنرى لاحقا إن اختيار موضوع البحث يثير مسائل علمية عديدة منها ما يلي:

الفرع الأول: اختيار عنوان البحث

إن الباحث القانوني يختار بطبيعة الحال عنوانا قانونيا في نطاق تخصصه الأكاديمي ، وكما نعلم أن القانون ينقسم إلى طائفتين، طائفة القانون العام وطائفة القانون الخاص ، وبعد نيل الطالب درجة ليسانس في القانون

يكون قد إنحاز إلى إحدى هتين الطائفتين وبالتالي يكون قد اختار أحد فروع القانون التي تنتهي إما إلى القانون العام أو القانون الخاص.

ثم إن الموضوع الذي سيختاره الطالب في ليسانس هو موضوع أوسع من الموضوع ذلك الذي اختاره طالب الماستر والموضوع الذي يختاره طالب الماستر بدوره أوسع من الموضوع الذي يختاره الطالب الدكتوراه، ويترتب على ذلك أن نطاق الموضوع الذي يختاره الطالب يضيق كلما كان يسعى إلى درجة علمية أرفع من الدرجة العلمية التي تحصل عليها وهذا يعني أن الطالب سيختار موضوعا قانونيا في نطاق رغبته الحرة واختياره الطوعي ومن المستحسن أن يكون الموضوع محددا تحديدا علميا صارما لأن الموضوعات العامة تشتت جهد الطالب وتضعف قدراته على التحليل الابتكار ومن ثمة لا يستطيع تقديم بحث علمي متكامل.

الفرع الثاني: ضبط عنوان الأطروحة أو المذكرة:

وهي إحدى المراحل الصعبة التي يمر بها كل طالب فتارة يغير صيغة عنوان بشكل متكرر، وهذا أمر طبيعي إلى غاية أن يهتدي إلى العنوان الذي استقر عليه بعد موافقة الأستاذ المشرف بالنسبة لمذكرة الماستر وتزكية المجلس العلمي بالنسبة لأطروحة الدكتوراه وحتى يتفادى الطالب انتقادات قد توجه إليه ساعة المناقشة يتعين عليه مراعاة خصائص ومواصفات العنوان التي إجمالها كما يلي:

1. أن يكون العنوان قصيرا : فلا يصح استعمال العناوين الطويلة لأنها أصلا منتقدة كثيرا في الأبواب والفصول والمباحث والمطالب، فما بالك بالنسبة للعنوان الرئيسي للبحث.

2. أن يكون العنوان واضحا ودالا: بمعنى أن يكون معبرا عن نفس النتيجة التي وصل إليها صاحب العنوان غيره بمجرد قراءتها، فلا يجد صعوبة في استيعاب مضمونه.

3. أن يكون العنوان محددا: على الباحث أن يتوخى التحديد في عنوان بحثه لأن الصياغة الدقيقة للعنوان هي التي تتحكم في حدود البحث وفي أجزائه وعناصره و وهي التي تريح الطالب يوم المناقشة وتظهر له المصادر

الجزئية لموضوعه بشكل دقيق فمثلا لا يليق أن يكون العنوان المحدد المركز القانوني الأجنبي في العقود" فمصطلح العقود ورد عاما يحتاج إلى الضبط فهل يقصد بها العقود المدنية أم التجارية أم الإدارية أم الالكترونية...؟ وما مجال الدراسة في هذا العنوان؟ هل في الجزائر أم هي دراسة مقارنة؟ .

4. ألا يكون العنوان في شكل سؤال (استفهام): لا يحق لطالب القانون صياغة عنوان أطروحة أو مذكرة في شكل سؤال كأن يكون العنوان على أي حد وفق المشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الإرهاب؟ ، ما مدى نجاعة قانون الوئام المدني في مواجهة الإرهاب؟ ، أو أن يكون العنوان في شكل تعجبا (!) ، كما أن صياغة التعجب في ضبط عنوان الأطروحات والمذكرات الجامعية عموما منتقدة لأنها جاءت في غير موضعها.

5. أن لا يكون العنوان عاما مطلقا مرنا: على طالب القانون اجتناب البحث في المسائل العامة ولا يصح مثلا تسجيل موضوع بعنوان "النظام القضائي في الجزائر" أو "التجريم في قانون العقوبات الجزائري"...وهذه موضوعات عامة يجب على الطالب تفادي الخوض والبحث فيها لأنها غير مجدية ولا تمكنه من التحكم في البحث والإجابة مهما بدل من الجهد وأهدر من الوقت، وتجدر الإشارة إلى أنه في القديم كان يسمح معالجة هذا النوع من الموضوعات وبطريقة عامة ومطلقة والسبب يعود إلى قلة البحوث آنذاك ، إلا أنه مع تطور حركة البحث العلمي واستحداث مراكز ومخابر للبحث عبر كل جامعات الوطن صار لا يقبل البحث إلا في المسائل الدقيقة والجزئية، بحيث أصبح هذا الشرط معيارا على نجاح البحث وأداة الوصول الباحث إلى نتائج مهمة ذات قيمة علمية.

6. أن يتوخى الطالب في العنوان استخدام المصطلحات القانونية اللازمة ولا يحق " له وهو يقوم بصياغة عنوان بحثه استخدام مصطلحات غير تلك المعروفة والمكررة في النصوص الرسمية لدولته فحين يستعمل المشرع الجزائري مثلا مصطلح "الصفقات العمومية" لا يحق للباحث تسمية هذا المصطلح بالعقود الإدارية لأنه بذلك يكون قد تجاوز استخدام المصطلح المستعمل من جانب المشرع.

وعند استخدام المصطلح المستعمل من جانب المشرع يجوز للطالب أن يقوم بانتقاده وإبراز بعض عيوبه دون استعمال المصطلح غير الذي ذكره المشرع.

فمن أمثلة الخلاف بين الفقه في مسألة ضبط المصطلحات ما يتعلق بمصطلحي الجنائي والجزائي فمثلا هناك من يأتي بعنوان "الحماية الجنائية للطفل" وهناك ما يسميها الحماية الجزائية للطفل ولكل حججه وبراهينه.

7. أن يتعلق عنوان البحث بالاختصاص وهو جانب موضوعي يجب مراعاته عند الاختيار فلا يحق للطالب المسجل في الماستر تخصص عقود أن يختار موضوع البحث يتعلق بالقانون الدستوري ، غير أن تداخل بين اختصاصات القانون ظاهرة لا يمكن إنكارها فقد يختار الطالب موضوعا يجمع بين القانون الإداري والقانون المدني أن يكون موضوع أطروحة تطبيق القاضي الإداري القواعد القانون المدني، ويبقى أن الموضوع يخضع لرقابة الأجهزة العلمية من لجنة علمية ومجلس علمي وهي التي تتقرر إمكانية تسجيله من عدم تسجيله.

8. إبراز حدود ومجال الدراسة: يجب على الطالب في مجال العلوم القانونية أن يحسن صياغة موضوع البحث وعنوان الرسالة أو المذكرة وهذا المعرفة حدودها وعناصرها. فمثلا إذا ذكر الطالب في عنوان بحثه (مذكرة أو أطروحة) عبارة "في التشريع الجزائري"، فهذا يعني أن الدراسة ستقتصر على تشريع هذا البلد دون سواه فلا يحق له بعد ذلك أن يجري دراسة مقارنة مع تشريع بلد آخر كفرنسا أو مصر.

أما إذا ذكر الطالب عنوان بحثه دون أن يشير إلى مجال الدراسة وكانت دراسته دراسة مقارنة فهذا يعتبر عيبا يشوب عنوان البحث، إذ يجب عليه أن يضيف إليه عبارة "دراسة مقارنة".

وفيما يتعلق بالدراسات المقارنة والتي تعتبر ذات مكانة مهمة في الدراسات القانونية من أجل مقارنة تشريع بلد معين بتشريع بلد آخر فيما يتعلق بمسألة قانونية معينة بهدف استخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف وإجراء المفاضلة والترجيح بينهما ، فإن ذلك ينبغي أن يبرز بشكل واضح في العنوان مثلما سبقت الإشارة إليه ، وفي هذا السياق ينبغي التنبيه إلى خطأ يقع فيه الكثير من الطلبة إذ أنه وفي أغلب الأحيان ولدي معالجة الطالب الموضوع

قرر أن ينتهج فيه الدراسة المقارنة مشيرا إلى ذلك في عنوانه ثم يعتمد على تشريعات كثيرة ويعالجها بشكل غير منتظم، فتجده يذكر قوانين وتشريعات الدول عديدة كفرنسا وكندا، تونس، المغرب، و.م.أ .... والمؤكد انه من وقع في هذا الخطا يكون قد وقع في فخ التحكم البحث والقاء المرجعي فيه، فأثناء بحثه البيبيوغرافي حصل على مرجع في القانون السوداني مثلا، فيذكره ثم بعدها يحصل على مرجع القانون الكويتي مثلا فيذكره ثم مرجع في القانون المغربي فيذكره ضنا منه أن دراسته المقارنة تستوجب هذا وتتطلب الوقوف عند أكبر عدد ممكن من التشريعات إلا أن هذا الفهم خاطئ لأن الدراسة المقارنة يجب أن تكون محددة ودقيقة وتتناول بالدراسة تشريعات محددة يختارها الباحث مع تبريره لاختياره لها، فعلى الطالب رسم حدود المقارنة ومعالمها فلا يطلق عنوانه ومجال دراسته ويجعل المرجع هو من يتحكم فيه وفي دراسته لأن كثرة التشريعات المستعملة في البحث تخلق تشتتا في الأفكار وإهدارا للجهد وتذبذب في الدراسة فلا يعدل الطالب بين هذه التشريعات على كثرتها من حيث التحليل والمعالجة والاستنتاج.

9. أن يكون عنوان البحث مشوقا: وهو جانب فني وجمالي في البحث فيتعين معه على الطالب الممكن أن يختار عبارات مشوقة مع مراعاة اللغة القانونية، الدقة والاختصاص ، فالتشويق في اختيار العنوان منهج يجلب القارئ ويدفعه لقراءة الرسالة أو المذكرة فقد تنفر العبارات الواردة في العنوان القارئ وتعطيه فكرة سيئة عن الموضوع رغم أنه لم يطلع عليه بعد او رغم أن الموضوع تمت معالجته بطريقة جيدة لذا ينبغي اختيار العبارات التي تحمل ألفاظا تدفع القارئ لقراءة الرسالة أو المذكرة.

الفرع الثالث: أهمية الموضوع

إن كل المواضيع القانونية أو في أغلبها تحتوي جانبا نظريا، كما أن معظم الرسائل العلمية والمذكرات هي بحوث علمية نظرية يتم تحضيرها في المكتبات، إلا أن هناك بحوث علمية تحتاج إلى جوانب تطبيقية عملية كتلك التي تتناول جرائم الأحداث والمخدرات أو الخلع أو تعويض ضحايا الإرهاب، فمن الأفضل أن يحتوي موضوع

البحث على جانب عملي، فالقانون أداة الدولة لضبط الروابط الاجتماعية وتنظيم المصالح الفردية والعلاقات بكافة أنواعها، وعليه فإنه يتناول النتائج القانونية والمراكز التي تقررها هذه العلاقات سواء بين الأفراد فيما بينهم داخل الإقليم الواحد أو بين الفرد الوطني والفرد الأجنبي وبين مرافق الدولة فيما بينها وعلاقة الفرد بهذه المرافق، وعليه من الأفضل أن يحرص الطالب على أن ينطوي موضوعه على أهمية نظرية وعملية وأن يكون موضوعا جديدا متجددا، سواء تناول مسائلة للمرة الأولى في جانب من جوانبها وإن كان جهده سيكون شاقا لاشك في هذه الحالة، أم أنه استخدم منهجا قانونيا جديدا مما يسمح بان يقدم نظرية قانونية جديدة وإن كان هذا الطرح الأخير بعيد المنال ولا يتأتي لأي باحث إلا في حالات نادرة.

وتكتسي أهمية الموضوع درجة بالغة يتوقف عليها نجاح البحث من أجل ذلك هناك قواعد يجب على الطالب مراعاتها عند اختياره لموضوع بحثه التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- من الضروري أن يواكب موضوع البحث تطورات الحياة التي تعتبر في أصلها متجددة بصورة متواصلة.

2- من الضروري أن يتصدى الطالب لمسألة غير مطروحة سابقا أو لجزئية من جزئياتها فكلما كان البحث العلمي (مذكرة أو رسالة) كذلك امتاز في موضوعه بالتميز الواضح والانفراد الجلي.

3-من الأهمية بمكان أن يحصل تطابق بين أهداف عنوان البحث ومحتوى الرسالة أو المذكرة حيث أن موضوع البحث يختزل في عنوانه ويتعين أن يترجم العنوان جميع جوانب الموضوع وعناصره وأي تباين بين الاثنين يقتضي بالضرورة أحدهما.

4- لا يمكن لطالب الدراسة القانونية الأولية (الليسانس) أن يختار موضوعا لا يقدر عليه سوى طالب الماستر (الماجيستار في النظام الكلاسيكي) ولا يمكن لطالب الماستر أن يختار موضوعا لا يقدر عليه إلا طالب الدكتوراه.

5- كما أنه من الضروري أن يفحص الطالب المدة الزمنية الواجب توافرها لإتمام البحث فبعض البحوث قد يكفيها مدة 05 أشهر أو 06 أشهر وأقل من ذلك كمذكرات الماستر، بينما هناك بحوث أخرى قد تحتاج إلى 04 سنوات أو ما يزيد من البحث الدائم والمستمر كأطروحة الدكتوراه فالباحث محكوم بالزمن، إذ يجب أن لا يتجاوزه وفي نفس الوقت يجب أن لا يستعجل إتمام بحثه قبل الأوان المحدد.

وعلى العموم هناك مجموعة من المؤثرات والعوامل التي تفرض الاختيار الموضوع على الطالب والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. موضوع يستهوي الطالب أثناء دراسته القانونية.

2. موضوع يشكل موضوع الساعة إما داخليا أو خارجيا كأحداث كبرى أو مواضيع ساخنة.

3. موضوع تار شانه جدل وخلاف إما على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي والتحق أن يعالج من زاوية قانونية.

4. موضوع أثار اهتمام رأي العام العالمي، كالحفاظ على البيئة أو حقوق الإنسان الديمقراطية أو مكافحة الإرهاب... الخ.

5. موضوع يثير مشاكل نظرية علمية وعملية تتصل بمواضيع أخرى.

6. موضوع يهدف إلى إيجاد رؤية واضحة في مسألة محددة مع بلورة هذه الرؤية عن طريق مقاربة قانونية (فقهية وتشريعية).

وتبعا لما سبق فإن طلبة القانون وتبعا لتخصصهم لا يجب أن يخرجوا عن هذا التخصص خاصة فيما يتعلق بتقسيم القانون إلى عام وخاص ، فلا يمكن أن يقبل الطلبة المتخصصين في القانون الخاص أن يختاروا موضوعا في القانون الدستوري أو الإداري بالمقابل لا يمكن للطلبة المتخصصين في القانون العام أن يختاروا موضوعا يتعلق بقانون الأسرة أو القانون التجاري.

رابعا: معايير الاختيار:

يخضع اختيار موضوع البحث إضافة إلى المؤثرات والعوامل السالفة الذكر إلى مجموعة من المعايير والاعتبارات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

أ- المعايير الذاتية: إن الحديث عن المعايير الذاتية ودورها في حسم اختيار الطالب الموضوع بحثه تتطلب منا الوقوف عند ما يلي:

1)- الجانب النفسي ودوره في اختيار الموضوع: إن عنصر الرغبة والاستعداد هو العنصر الدافع للطالب فمتى رغب في موضوع ما من المؤكد أنه سيبدل كل جهده من أجل إظهاره في أحسن صورة، ومتى نفر منه استاء من البحث فيه وحاول تغييره بشتى السبل، وهنا يدخل العامل النفسي لأن الإحباط النفسي يعتبر أهم العوامل التي تؤدي إلى عزوف الطالب عن البحث وانقطاعه عن مواصلة الجهد، لذى وجب التريث ساعة الاختيار حتى يشعر الطالب بميل غير عادي وانسياق نحو موضوع معين ليكون عطاؤه فيه كبيرا وجهده مميزا فيتحمل أعباء البحث فيه مهما بلغت من الجسامة ويبدع في تحريره رغم جسامة أعبائه.

2) - الظروف المحيطة بالطالب وتأثيرها على الجانب النفسي:

مثلما سبقت الإشارة إليه فإن الطالب وقبل تسجيل موضوعه واختياره كانت تراوده فكرة البحث في موضوع معين، فكانت هناك جاذبية تشده لهذا الموضوع فالأمر لا يحصل بالصدفة أو بناءا على الاختيار الطائش غير المؤسس، بل هو نابع من خيار ذاتي ورغبة نفسية كبيرة للبحث والتنقيب في مجال محدد، فقبل أن يراود الطالب شعورا كهذا من المؤكد أنه قرأ كتابا متخصص فأعجب بمضمونه أو قرأ رسالة جامعية أو درس مقالا أو أعجب بمداخلة وعلى العموم هناك عوامل محيطة به استفزته فولدت في نفسه الشعور والرغبة الداخلية ولمعالجة هذا الموضوع أو ذلك.

ب- المعايير الموضوعية : وتتمثل في التخصص العلمي الأكاديمي والتخصص الوظيفي.

1- التخصص العلمي الأكاديمي:

وهو معيار لا يرتكز على ذات الطالب وإنما على الموضوع والمتمثل في تخصص الطالب من الناحية الأكاديمية، فلا يحق له وهو مسجل كما سبقت الإشارة إليه في تخصص قانون العام المعمق أن يبحث في موضوع يتعلق بالشفعة " أو "الزواج" أو الطلاق والعكس صحيح، وهنا تلعب اللجان العلمية والمجالس العلمية دور إلى جانب الأستاذ المشرف في فرملة وكبح كل باحث عند إجرائه الاختيار مع إلزامه بالتقيد بالاختصاص وعدم الخروج عنه.

2- معيار التخصص الوظيفي:

قد يمارس الباحث إلى جانب الدراسة وظيفة ما في جهاز معين كالإدارة المركزية أو الإدارة المحلية أو في مديرية تنفيذية على مستوى الولاية أو في قطاع الصحة أو الأمن.... وغيرها من المجالات وهنا يجبذ أن يختار) موضوعا للتسجيل في الماستر أو الدكتوراه بحيث يكون له علاقة بقطاع الوظيفة التي يشغلها نتطط شريطة أن يتناسب هذا النشاط مع التخصص الأكاديمي للطالب، فلا يحق له في مجال العقود التجارية مثلا وقانون الأعمال أن يسجل موضوعا له العلاقة بالتنظيم الإداري للبلدية أو الولاية لا لشيء إلا لكونه موظفا فيها ولا يحق الباحث يعمل في المجلس الدستوري مثلا ومسجل في تخصص القانون الدولي أو قانون العقود أن يختار موضوعا يتعلق بإجراءات الرقابة على دستورية القوانين.

طريقة الاختيار:

هناك 03 طرق لاختيار الموضوع، فإما أن الاختيار يكون من جانب الطالب وحده أو أن يكون من جانب الأستاذ المشرف فيفرض على الطالب موضوعا معينا، أم الطريقة الثالثة فيكون الاختيار المختلط بحيث يساهم كل من الأستاذ المشرف والطالب في اختيار موضوع المذكرة أو الأطروحة.

1- اختيار الموضوع من جانب الطالب: إن ميول الطالب الموضوع معين من المواضيع المذكرة أو الأطروحة والتوافق النفسي والعقلي للطالب مع الموضوع الذي يختاره، يولد لديه نوع من التجاوب فيجد نفسه يبدع أثناء معالجته لهذا الموضوع، ويقبل على معالجته وتحليله بطريقة تجعل منه انموذجا للباحث الجيد، لكن عيب هذه الطريقة في الاختيار هي أن الموضوع قد يكون أوسع مما يتصوره الطالب فيضيع عليه فرصة الابتكار وتكوين آراء جديدة ولن يشعر الطالب بذلك إلا بعد أن يستغرق وقتا طويلا في إعداد بحثه.

2- اختيار الموضوع من جانب الأستاذ المشرف: أما إذا عرض الأستاذ المشرف على الطالب موضوعا محددا بالذات فإن ميزة هذه الطريقة تتمثل في أن الأستاذ أكثر خبرة ودراية من الطالب مما يمكنه من أن يمده في هذا الشأن بجانب من جوانب خبرته العلمية الفنية، ويضاف إلى ما تقدم أن الأستاذ أعرف بحاجة الفكر القانوني الوطني والمكتبات عبر الجامعات والمجالات التي تتطلب الدراسة والتقصي بغية تأسيس نهضة علمية قانونية أو توطيد أسس تشريعية من أجل تنمية عامة وجذرية وسريعة.

لكن هذه الطريقة ورغم محاسنها قد يشوبها عيب لا يمكن إنكاره يتمثل في كون الطلبة لا يميلون إلى بعض المواضيع القانونية لسبب أو لآخر لاسيما أنهم لأول مرة يقبلون على إعداد بحث بهذا الحجم والعمق والأصالة سواء في مذكرة الماستر خاصة في أطروحة الدكتوراه، فيتوجسون خيفة من ضعف قدراتهم على إتمام موضوع مفروض عليهم مما قد يجرهم نفسيا نحو الإحساس بضعف القدرة

على الإبداع والتميز في مضماره او سياقه الفكري القانوني وهو ما قد يجعل الأستاذ المشرف ملزما بأن يتيح للطالب حرية تغيير الموضوع إذا لم يجد استجابة عقلية ونفسية منه.++

3-اختيار الموضوع بواسطة الطالب والأستاذ المشرف: تعني هذه الطريقة التقيد بأحد الأسلوبين:

- اختيار الموضوع من قبل الطالب فيقره الأستاذ المشرف ويباركه ويعتبره اختيارا موفقا كأنه هو الذي اقترحه على الطالب.

- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف ثم عرضه على الطالب الذي يستحسنه ويقبل عليه كأنه هو الذي اختاره فيتفق الاثنان على هذه الطريقة سواء اقترح الموضوع الأستاذ المشرف أو الطالب وانعقدت إرادتهما على هذا الاختيار فالطالب يختار والأستاذ يوافق على ضوء الاعتبارات العلمية والمرجعية والذاتية والموضوعية التي تحيط بموضوع المذكرة أو الأطروحة أو الأستاذ المشرف يختار الموضوع ويوافق عليه الطالب بمحض إرادته دون تحفظ أو ضغط، كما يمكن أن يكون الاختيار مشتركا إذا اقترح الطالب موضوعا وقابله الأستاذ المشرف باقتراح تعديله دون إلغائه ووافق الطالب على هذا التعديل برضاه دون ضغط أو إكراه و دون تعديل .

إن الجمع بين محاسن الطريقتين السابقتين تحقق حرية الطالب وخبرة الأستاذ المشرف وتجنب هذه الطريقة عيوب الطريقتين السابقتين ، ثم إن موافقة الطرفين على موضوع معين يعني سير العمل العلمي والبحثي للطالب سيرا ميسرا بالإضافة إلى أن الأستاذ المشرف سيزود الطالب دون شك بخبرته العلمية والبحثية لأنه اختار موضوعا رغب فيه الأستاذ أو استحسنه بعد عرضه عليه، فالإثنان قد اتفقا اتفاقا حرا متكافئا على الموضوع المختار كما يمكن أن يدخل في اختيار الموضوع طريقة أخرى مختلطة وهي

كثيرة الوقوع خاصة بالنسبة للماستر بحيث تعتمد هذه الطريقة على قيام الطالب بعرض مجموعة عناوين 4 أو 5 أو 6 مواضيع في مواضيع استهوت الطالب وله الرغبة في البحث فيها على الأستاذ المشرف الذي يقدم نصائحه الاختيار أحد المواضيع المناسبة والتي تنال رضا كل من الطالب والأستاذ المشرف.

المطلب الثاني: إعداد الخطة

إن الخطة هي عبارة عن تصميم لهيكل موضوع معين محل الدراسة والبحث، فلا يحق للطالب في مجال القانون كغيره من الطلبة سرد المعلومات وعرضها بصفة عشوائية دون تقسيم أو تنظيم وتمر الخطة في سبيل إعدادها بعدة مراحل فهناك الخطة الأولية التي يسلمها الطالب للأستاذ المشرف أو الإدارة كلياته بغرض فحص الموضوع ودراسته وإجازته وهي ليست الخطة النهائية بالضرورة لإن البحث العلمي الجاد والمعمق يتطلب تكييف الخطة مع المستجدات والمقتضيات إما التشريعية أو البيبليوغرافية كلما استدعى الأمر ذلك، فحصول الطالب على مراجع جديدة متخصصة لفتت انتباهه حتما لمسائل غفل عنها في مرحلة سابقة أو لم يعرها الاهتمام اللازم يعتبر سببا لإعادة النظر في الخطة، كما قد يصطدم الطالب بصدور نصوص تشريعية جديدة تتعلق بموضوع بحثه مما قد يدفعه إلى تغيير التصميم الهيكلي لخطته فيلغي فروعا كانت موجودة إذا ألغي المشرع مثلا حكما من الأحكام الواردة في موضوعه، أو يضيف فروعا أو مطالب جديدة متى أضاف المشرع أحكاما جديدة تتعلق بموضوع بحثه، ويتم ذلك كله طيها تحت إشراف وتوجيه وبعد موافقة الأستاذ المشرف.

والخطة كغيرها من عناصر المذكرة تحكمها مجموعة من الضوابط يجب مراعاتها خاصة بعد الحصول على عدد كبير من المراجع، يمكن إجمال هذه الضوابط فيما يلي:

1- احترام مبدأ ازدواجية التقسيم في الخطة:

يجب على الطالب أثناء إعداد خطته أن يراعي مسألة مهمة تتعلق باحترام مبدأ الازدواجية الذي يعني الاعتماد على التقسيم الثنائي العناوين الكبيرة.

فإذا كان البحث مقسما إلى مباحث ومطالب وفروع، فمبدأ الازدواجية يعني ضرورة تقسيم البحث إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين أما الفروع فلا بأس بأن لا يمسها مبدأ ازدواجية التقسيم، إذا كان البحث مقسما إلى فصول فإن مبدأ الازدواجية يعني أن يقسم البحث إلى فصلين وكل فصل إلى مبحثين أما المطالب فلا بأس بأن لا يمسها مبدأ ازدواجية التقسيم، وإذا كان البحث مقسمة إلى أبواب فإن مبدأ الازدواجية يعني تقسيم البحث إلى بابين وكل باب إلى فصلين أما المباحث والمطالب والفروع فلا يمسها مبدأ ازدواجية التقسيم.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين أو الطلبة قد يلجئون إلى ما يسمى بالمباحث التمهيدية أو الفصول التمهيدية وهي طريقة يلجأ إليها الطالب ليخصصها للجانب المفاهيمي المتعلق بضبط بعض المصطلحات التي لها علاقة بموضوع البحث، وهذه الطريقة هي محل خلاف بين الأساتذة لأن منهم من يحبذ إقحام الإطار المفاهيمي للبحث مع الفصل الأول أو الباب الأول وهكذا رغم أن هذه الطريقة الفصل التمهيدي أو الباب التمهيدي) لا تؤثر غالبا في موازنة وتقسيم البحث.

2- ضرورة احترام مبدأ التوازن في الخطة:

ينعكس بالضرورة على مبدأ التوازن في المذكرة أو الأطروحة ومبدأ التوازن يتعلق بعدد الصفقات بين الفصول أو بين شقي البحث إذا كان مقسم إلى فصول ومبحثي كل فصل أو بين بابي البحث إذا كان مقسم إلى أبواب وفصلي كل باب، فتوزيع العناوين في الخطة بطريقة صحيحة سوف يؤثر حتما على مبدأ التوازن في البحث عند الانتهاء من تحريره، فإذا كانت المذكرة أو الأطروحة عدد صفحاتها هو 200 صفحة، فإن مبدأ التوازن يقتضي ألا يكون الفرق بين صفحات الفصل الأول (إذا كان البحث مقسما إلى فصول) شاسعا أو كبيرا مقارنة بعدد صفحات الفصل الثاني، كأن يكون عدد صفحات الفصل الأول 150 صفحة بينما عدد صفحات الفصل الثاني 50 صفحة فقط.

ففي هذه الحالة يكون الطالب قد خرق "مبدأ التوازن" فيما يتعلق بعدد صفحات الفصلين بينها إذا كان عدد صفحات الفصل الأول 90 صفحة مثلا وعدد صفحات الفصل الثاني 110 صفحات او بما يزيد او ينقص بقليل عن هذا العدد، عدد صفحات الفصل الأول 80 صفحة وعدد صفحات الفصل الثاني 120 صفحة، ففي هذين المثالين لا يوجد فرق كبير عدد الصفحات وبالتالي يكون الطالب قد احترم مبدأ التوازن.

و مبدأ التوازن هذا لا يتعلق فقط بعدد الصفحات المذكرة أو الأطروحة بين الفصلين، فهو بالإضافة إلى ذلك يمس عدد صفحات مبحثي كل فصل، ففي المثال الذي سقناه سابقا أين كان عدد صفحات الفصل الأول 90صفحة وعدد صفحات الفصل الثاني 110 صفحة، فإذا وجد الطالب نفسه في الفصل الثاني أمام مبحث يحتوي على 20 صفحة مثلا والمبحث الثاني يحتوي على 90 صفحة فيكون بذلك الطالب قد خرقه مبدأ التوازن فيما يتعلق بالمقارنة بين مبحثي كل فصل، رغم احترامه للمبدأ ++ فيما يتعلق بالفصول، غير أنه لا بأس وفي إطار نفس المثال دائما أن يكون عدد صفحات المبحث الأول 50 صفحة وعدد صفحات المبحث الثاني 70 صفحة أو العكس.

وخلاصة القول في أنه إذا وجد الطالب خللا في مبدأ التوازن على النحو الذي ذكرناه سابقا، فليعلم بان الخلل مرده إلى خطة البحث التي يجب إعادة النظر فيها في هذه الحالة خاصة فيما يتعلق بتوزيع العناوين

3- ضرورة ربط الخطة بالعنوان الرئيسي للمذكرة:

عند تصميم الخطة يتعين على الطالب قراءة عنوان بحثه جيدا حتى لا يقحم جزءا في الخطة لا علاقة له بموضوع مذكرته كأن يسجل الطالب موضوعا يتعلق " بحقوق الطفل" مثلا، ويقحم عناوين أخرى تتعلق "بحقوق المرأة" فيجد الطالب نفسه أمام حالة حشو كان بالأحرى على الطالب أن يتفاداه، وإن أبقى عليه سيؤثر لا محالة في قيمة البحث ويسبب للطالب حرجا يوم المناقشة.

4 –ضرورة ربط الخطة بالإشكالية المطروحة:

إن الإشكالية تمثل نقطة الارتكاز الأساسية لأي بحث ففيها تتضح معالم المشكلة ومن خلالها يعرف القارئ ماذا يأمل الباحث من بحثه، فالبحث الذي يخلو من إشكالية محددة هو بحث غير جدير بصفة العلمية، ++ حجر الزاوية في أي بحث علمي هو مشكلة أو تساؤل يتطلب حلا أو جوابا، ذلك لأن طرح الإشكالية على شكل سؤال (استفهام) لا يعني أن اجابة السؤال هو غاية البحث لذلك تساعد الصياغة في تحديد الهدف الرئيسي لمذكرته.

والإشكالية البحثية في الدراسات القانونية تأخذ بصفة عامة شكل موضوع قانوني يكلف الطالب بإعداد بحث حوله، بمعنى آخر أن العنوان بحد ذاته يتضمن الإشكالية العلمية التي تلزم الطالب بناء بحثه حولها، حيث تكون محورا للتحليل والدراسة.

وعلى العموم، ومهما كان نوع البحث (مذكرة ماستر أو أطروحة دكتوراه) على الطالب التأني في استعراض ألفاظ وعبارات الموضوع المطروح من أجل حصر الإشكالية العلمية التي تدور حولها المذكرة، فالإشكالية وباختصار شديد هي كل سؤال يحتاج إلى إجابة من خلال البحث فيه، فيقوم الطالب بضبط إشكالية معينة يكلف بمعالجتها وتحليلها وإبراز عناصرها الجزئية، والدقيقة تم الإجابة عنها، وهذا لا يحصل إلا من خلال خطة معينة تشتمل على إجابات جزئية وفرعية عن الإشكالية المطروحة.

5- إن التصميم الذي توصل إليه الطالب يكون عرضة للتعديل كلما تقدمت مطالعات البحث، لأن القواعد تمتاز بعدم الاستقرار بسبب تغير النصوص القانونية مسايرة لتغير الظروف

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ، فلا يكون الطالب أمام الخطة النهائية إلا عندما يقوم بالنسخ النهائي والانتهاء من تجليد المذكرة، فالطالب قد تحدث في المراحل النهائية لبحثه إلا أنه يصدر نص جديد يتضمن أحكاما جديدة لها علامة تؤثر تأثيرا مباشرا، فيكون في هذه الحالة مرغما على إعادة النظر في بعض عناصر خطته، ونفس الأمر قد يحصل لو أن الطالب حصل على مرجع مهم لم يكن بحوزته أثناء تحرير مذكرته، وعليه فان الخطة لا تكون نهائية إلا يوم المناقشة.

المطلب الثالث: تقسيم الخطة

إن تقسيم الخطة مسألة يتحكم فيها الموضوع وتتوقف على نظرة الطالب لموضوع بحثه بعد موافقة الأستاذ المشرف، فقد يستعمل الطالب أسلوب الأجزاء ، إذا كان البحث كبيرا ومنظما، وقد يستعمل أسلوب الأقسام وهو أقل من سابقه (الأجزاء) وقد يعتمد نظام الأبواب أو أسلوب الفصول أو تقسيم الفصول كل هذا يتحكم فيه طبيعة الموضوع وعدد صفقات البحث وعدد العناوين وبصفة خاصة تتحكم فيه الدرجة العلمية المراد تحصيلها وتبعا إذا ما كنا أمام أطروحة الدكتوراه أو كنا أمام مذكرة ماستر أو ماجستير في النظام القديم.

وفيما يلي، سنقوم بإبراز طرق التقسيم تبعا لدرجة البحث و أهميته على النحو التالي:

الجزء: وهو تقسيم ضخم جدا يتضمن:

الجزء الأول مثلا: والجزء الثاني

الجزء الأول يقسم إلى أقسام، القسم الأول والقسم الثاني

القسم الأول يقسم إلى أبواب، الباب الأول والباب الثاني وهكذا

الباب الأول يقسم إلى فصول، الفصل الأول والفصل الثاني وهكذا

الفصل الأول يقسم إلى مباحث ، المبحث الأول والمبحث الثاني وهكذا

المبحث الأول يقسم إلى مطالب ، المطلب الأول والمطلب الثاني

المطلب الأول يقسم إلى فروع، الفرع الأول والفرع الثاني ، الفرع الثالث....

الفرع الأول يقسم إلى بنود، البند الأول والبند الثاني والبند الثالث...

البند الأول يقسم إلى فقرات، الفقرة الأولى والفقرة الثانية....

الفقرة الأولى تقسم إلى أولا، ثانيا، ثالثا...

أولا تقسم إلى ، ا، ب، ج.....

أ تقسم إلى ، 1، 2، 3 .....

مع ملاحظة أن مذكرات الماستر يبدأ التقسيم فيها على أقصى تقدير بالفصول ثم المباحث وهكذا ، كما يمكن أن يتم التقسيم ابتداء من المباحث ثم المطالب وهكذا، أما بالنسبة لأطروحة الدكتوراه فإن التقسيم الأكثر شيوعا في كليات الحقوق هو ذلك الذي يعتمد على الأبواب ثم الفصول وهكذا.

المطلب الثاني: مواصلة البحث البيبليوغرافي في القراءة):

إن الحرص على توفير الأدوات الأساسية للبحث خاصة المتعلقة بجمع المادة العلمية بالقدر المعقول والمطلوب، لا يقف حائلا أمام الطالب لمواصلة بحثه المعمق في مرحلة مبكرة من تسجيل موضوعه أو في مرحلة متقدمة بعد التسجيل فهذا لا يمنع من مواصلة جهده في جمع المادة، فكلما

وضع يده على مرجع متخصص جديد كلما تغير تصوره اتجاه بحثه، فيصبح أكثر ميولا للخوض في مذكرته، وكلما تمعن في الأطروحات والمصادر التي حملها المرجع الجديد الذي حصل عليه كلما تغيرت نظرته للخطة وتراءت له أجزاء غير تلك التي وقف عندها وتقسيما غير التقسيم الذي اقتنع به من قبل وفروعا وجزئيات غفل عنها ساعة إعداده مشروع خطته الأول.

فجمع المادة العلمية من نصوص رسمية وكتب متخصصة وأطروحات ومقالات علمية ومداخلات قدمت في ملتقيات وطنية أو دولية وأحكام وقرارات قضائية هي عملية شاقة ومضنية (متعبة) وهي من مقتضيات البحث العلمي الجاد والمعمق.

التدليل أو الدليل على أهمية مواصلة البحث طوال مدة إنجازه في ويكفي القول والإشارة الى أن الطالب يوم المناقشة مطالب بتقديم أحدث الدراسات التي تمس موضوعه واحدث النصوص التشريعية والتنظيمية والاجتهادات القضائية ذات الصلة بالمذكرة ++حول المسألة المعينة، وعلى صعيد الرسائل الجامعية هناك دائما الجديد على المستوى الوطني والدولي ، وعلى الطالب أن يتابع هذا الجديد إذ يمكن لرسالة ما نوقشت في مؤسسة جامعية ما لم يشملها البحث البيبلويوغرافي للطالب لكونه أجرى عملية البحث المكتبي في هذه المؤسسة قبل مناقشة هذه الأطروحة الجديدة وأيا كانت أعذار الطالب يوم المناقشة فإنه يسأل عن عدم استعماله لهذه الدراسة المتخصصة والجديدة والأمر لا يتعلق بأحكام القضاء والرسائل الجامعية فقط بل يمتد للتشريع والتنظيم فحركة النصوص دائمة ومستمرة ومن المحتمل أن تتغير قواعد تمس موضوع البحث بشكل مباشر وفي هذه الحالة والحالات التي سبقها خاصة

بالنسبة للوثائق الرسمية كالنصوص القانونية التشريعية التنظيمية، إذا فاتت الطالب قبل يوم المناقشة يمكن أن يضعها في شكل ملاحق les annexes.

المطلب ثالث: الجزء 01 مرحلة القراءة تفريغ المعلومات

بعد أن يقوم الطالب بجمع المادة العلمية اللازمة لغرض إعداد بحثه يبدأ في قراءتها قراءة متأنية، وللقراءة أنواع يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: القراءة السريعة: تتلخص في محاولة التعرف على محتوى المرجع من خلال قراءة المقدمة للوقوف على غرض التأليف ومنهجه والإشكالية التي يعالجها هذا المرجع، والاضطلاع على الفهرس واختيار عناوين الموضوعات والخلاصات، وهذه القراءة تستهدف تدعيم قائمة المراجع المجمعة بوثائق جديدة وتحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيف المرجع إذا كان مرجعا خاصا أو مرجعا عاما، فضرورة البحث تتطلب من الطالب أن يلجا إلى هذا النوع من القراءة خاصة إذا كان بصدد الاطلاع على مراجع في مكتبة شد إليها الرحال وتبعد عن موطن سكناه اين يكون مقيدا بظرف الزمن من جهة وبظرف بعد المسافة من جهة ثانية، خاصة إذا علمنا أن الطالب في هذه الحالة يكون مجبرا على نسخ المراجع التي رأي أنها تدخل في موضوع بحثه وهو ما يتطلب وقتا إضافيا وجهدا من طرف الطالب.

ثانيا: القراءة التمهيدية للمراجع المسجلة: تتم هذا النوع من القراءة للموضوعات ذات العلاقة إشكالية بحثه وهذا حتى يقيم الطالب قيمة هذا المرجع من حيث الاعتماد عليه في إعداد بحثه أو من حيث توظيفه في منهج معين في بحثه كالمنهج المقارن.

ثالثا: القراءة العميقة والمركزة: هي قراءة تتركز حول الوثائق والمراجع والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث أين ينبغي على الطالب أن يقرأها بوعي وتفهم وعمق وقد يعيد قراءتها أكثر من مرة، الأمر الذي يتطلب التعمق والتركيز في القراءة المتكررة والتمعن والتأمل في الحقائق والأفكار والمعلومات الموجودة في هذه المراجع حتى يقوم الطالب بتوجيه بحثه توجيها صائبا وإعداده على النحو الذي يتطلبه المنهج العلمي القانوني.

وتعتبر هذه المرحلة في القراءة محطة أساسية ولبنة ضرورية في حياة البحث الذي يقوم به الطالب قبل الالتجاء إلى المرحلة التحريرية وقبلها مرحلة التخزين المعلومات إما في البطاقات أو الملفات مثلما سنرى لاحقا.

رابعا: القراءة النقدية: وهي قراءة ضرورية مطلوبة من الطالب لأنه ليس من المعقول ولا المطلوب أن يتقبل هذا الطالب كل ما يقرأه، بل ينبغي أن يسأل نفسه أثناء القراءة عدة أسئلة من بينها ما الذي تستهم كلية الجملة أو الفقرة في التعبير عن المعنى العام؟ من أين جاء المؤلف بهذه الفكرة؟ وهل نقلها من غيره؟ هل المؤلف كان دقيقا في توظيف المصطلحات؟ هل المؤلف واكب في مؤلفه النصوص الجديدة ؟ هل وظف المؤلف المنهج المقارن؟ بهذه القراءة الناقدة والواعية يرتفع الطالب بمستوى قراءته ويجعلها مفيدة في بحثه.

الفرع 02: مرحلة تخزين المعلومات:

هناك طريقتان أو أسلوبان في تخزين المعلومات وهما على التوالي أسلوب البطاقات وأسلوب الملفات. ++ الا ان هناك تتمثل في أسلوب اعتماد الحاسوب لتحرير المعلومات.

1- **إعداد البطاقات:** هي مرحلة تحضيرية يمر بها الطالب فلا تكفي القراءة وحدها والاستيعاب، بل يجب تفريغ وتخزين ما قرأه الطالب حتى لا يتيه وسط العدد الهائل من الأفكار، وتبدو أهمية هذه المرحلة من خلال العدد الكبير من المراجع التي تحصل عليها الطالب والتي تحتاج إلى إفراغها إما إتباعا لأسلوب البطاقات أو أسلوب الملفات أو تخزينها في الحاسوب بغرض التحكم في مضمونها العلمي واستعمالها في المذكرة أو الأطروحة بطريقة علمية وعقلانية، فاستعمال البطاقات أو أسلوب الملفات دليل على تحكم الطالب في الموضوع الذي اختاره ومظهر من مظاهر التنظيم وحسن الترتيب، فهي منهجية علمية تنظيمية تحضيرية تساهم في أن توفر على الباحث أو على الطالب كل من الجهد والوقت.

أما عن أسلوب البطاقات فهو عبارة عن طريقة يلجا لها بعض الطلبة في سياق تحضيرهم لمذكراتهم أو أطروحاتهم، والبطاقة عبارة عن ورق مقوى مربع أو مستطيل الشكل بألوان مختلفة يدون فيها الطالب، أولا كل البيانات المتعلقة بالمراجع من اسم المؤلف وعنوان المرجع ودار النشر، سنة النشر... بحيث يخصص الطالب بطاقة الكل مرجع كما يدون في كل بطاقة الأفكار الأساسية الموجودة في هذا المرجع والتي لها علاقة بموضوع المذكرة أو الأطروحة ، وإذا تعددت المعلومات وصار من غير الإمكان تدوينها في بطاقة واحدة تعين على الطالب استعمال أكثر من بطاقة وهو الوضع الغالب والمتبع.

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة الاستعمال من حيث تمييز المراجع بالألوان تختلف من طالب لآخر، فهناك من يخصص لكل فصل أو مبحث أو مطلب لونا معينا بينما هناك من يختار لونا واحدا لجميع

المراجع أو جميع العناوين غير أنه يعاب على نظام البطاقات أنه مكلف من الناحية المالية جراء كثرة البطاقات نظير كثرة المراجع وأمام هذا الوضع وتفاديا بان يقوم الطلبة بهجر هذا الأسلوب رغم مزاياه الكثيرة فإنه ينصح بإتباع طريقة أخرى أكثر يسرا وأقل إنفاقا والتي تعتمد على استعمال الورق المقوى فقط كغلاف للبطاقة بحيث يتضمن هذا الغلاف كل البيانات المتعلقة بالمرجع من اسم المؤلف وعنوان الكتاب ودار النشر وصفحة الاقتباس...بينما يتم تعويض الورق المقوى المخصص لتخزين المعلومات بالأوراق البيضاء بنفس طريقة الحروف والمباني اللفظية دون أن يغير في العبارات وأسلوب الآخرين.

كما يجب على الطالب أن يضع في كل صفحة بيضاء خطا بمثابة هامش يدون تحته أفكاره الخاصة وتعليقاته وتحليله، كما قد يكون تحت الهامش إحالة إلى مرجع آخر تعرض لنفس الفكرة لكن وفقا لتشريع بلد آخر من اجل إجراء دراسة المقارنة.

كما يدون في أسفل الخط أثناء عملية النقل الحرفي لمعلومة وردت في كتاب تتعلق برأي فقهي أو تحليل لمادة قانونية معينة كما يدون ما يتبادر للطالب من معلومة تتعلق بعيب يكتنف هذا الرأي الفقهي، فدور الطالب هنا إبراز ما يراه نقص أو عيبا وهذا لا يتم إلا في الهاش كمعلومة خاصة بالطالب وليس بالكتاب.

ويجب على الطالب أثناء إعداد البطاقات أن يراعي ما يلي:

1. الحرص على نقل معلومات الآخرين بكل دقة وأمانة علمية والإشارة لكل بيانات المرجع الذي اخذ منه الطالب الفكرة أو المعلومة، ذلك أن أخلاقيات البحث العلمي تفرض عليه أن يعيد

المعلومات إلى أصحابها وأن لا ينسبها لنفسه لأن هذا يعد من باب السرقات العلمية ولو كانت فكرة بسيطة تضمنتها اسطر قليلة (PLAGIA).

2. أثناء مرحلة نقل عبارات الآخرين نقلا حرفيا وتدوينها في البطاقات ينصح بالقراءة المتأنية والمركزة لكل ما تمت كتابته وهذا لفهم آراء الآخرين وتقريبها ومقارنتها لأنها ميزة البحث العلمي الناجح، والذي من خصائصه التفتيش والتنقيب والتمحيص والتحليل، التركيز والتعمق، كل هذا يفرض الوقوف عند الفقرات المقتبسة حرفيا للتمعن في مضمونها ومعانيها واستثمار كل ذلك في عملية التحرير للمذكرة أو الأطروحة.

3. عند محاولة التعليق على آراء الآخرين لا يجوز استعمال عبارات التهكم أو الألفاظ المسيئة للآخرين، كالقول مثلا: "هذا رأي لا ينبغي أن نلفت إليه"، أو القول مثلا "هذا رأي يلم عن جهل صاحبه" أو "هذا رأي يدل على اضطلاع صاحبه" ففي هذه العبارات دلالة على أن الطالب قد خرج عن ضوابط وأخلاقيات البحث العلمي ومن المؤكد أنه سوف يلقي النقد واللوم والعتاب من طرف أعضاء لجنة المناقشة يوم المناقشة ، فينبغي إذا احترام آراء الآخرين وأن نوجه النقد ضمن حدود أخلاقيات البحث العلمي.

2- أسلوب الملفات: يتمثل هذا الأسلوب في حافظة (ملف) معد لاحتواء الأوراق بحيث يقوم الطالب بتقسيم أجزاء مذكرته أو أطروحته فيحفظ كل جزء في ملف كان يكتب على الوجه الخارجي للملف عبارة "مقدمة" أو عبارة "المبحث الاول" المبحث الأول مع ذكر عنوانه أو "المطلب الأول" مع ذكر عنوانه فكأننا امام تقسيمات الخطة بحيث يخصص لكل تقسيم جزئي أو عنوان ملف

يتعلق به بمجرد فتح الملف وبعد تسجيل المعلومات بداخله يجد الطالب كل ما يتعلق بهذا العنونا الجزئي من مراجع ونصوص قانونية ومقالات ومنكرات وأطروحات ملاحق، فمثلا يفتح الطالب ملفا ويضع له عنوانا كما يلي مثلا كعقد الهبة أو بيع المال الشائع أو البيع بالجزاف البيع بالتقدير وداخل الملف الذي يحتوي على أوراق يكتب كل المعلومات الواردة تحت هذا العنوان خاصة وأنه قد سبق له أن أخذها من مراجع وكلما تحصل الطالب على مرجع جديد أضاف المعلومة الواردة فيه ضمن مشتملات هذا الملف وبطريقة أخرى فإن الملف المخصص لكل عنوان من عناوين خطة البحث يجب أن يحتوي على جميع المعلومات الموجودة في المراجع المتحصل عليها بغض النظر عن نوعها سواء كانت مؤلفات أو مقالات أو نصوص قانونية أو ملاحق أو مواقع انترنت، كما يتم تدوين المعلومات الخاصة بكل مرجع من اسم المؤلف وعنوان المرجع ودار النشر....

ويفضل عامة الطلبة والباحثين أسلوب الملفات عن أسلوب البطاقات كونه يمكن الطالب من التحكم في أجزاء البحث والتدقيق الكبير في المعلومات كما أن نظام الملفات أسهل كونه يتصل اتصالا وثيقا بالخطة لإنه عبارة عن ملفات جاهزة يكفي الرجوع إليها لمعرفة ما كتب في أي جزئية من أجزاء الخطة وبالتالي فهو أسلوب أسهل من أسلوب نظام البطاقات الذي يعتمد على فكرة المرجع الواحد ومحتوياته كما سبقت الإشارة إليه، ومع ذلك فإن هذا التفضيل هو تفضيل نسبي لأن هناك من يفضل أسلوب البطاقات على أسلوب الملفات.

ومن هنا يتضح الفرق الشاسع بين نظام البطاقات ونظام الملفات، فبالنسبة للنظام الأول فان أساس التصنيف فيه والتنظيم هو المرجع بحيث يخصص الطالب لكل مرجع بطاقة بينما في الثاني فإن

أساس التصنيف فيه هو العنوان الفرعي أو الجزء المأخوذ من الخطة، لذا ومن الناحية العملية فإن نظام الملفات يعد أكثر فعالية إذ وبعد رسم الخطة الأولية يبادر الطالب إلى فتح ملف لكل جزء من الأجزاء الخاصة بالخطة ويجمع فيه كل ما كتب لاستعماله فيما بعد في مرحلة التحرير، كما أنه من الناحية المالية فإن أسلوب الملفات غير مكلف إذ يكفي التزود بعدد من الحافظات " LES CHEMISES الورقية ويستحسن أن تكون بألوان مختلفة ثم يكتب الطالب على الوجه الخارجي للحافظة عنوان الجزء من الأطروحة أو المذكرة، كأن تكون مقدمة أو فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع أو خاتمة... ويكتب المعلومات المأخوذة من المراجع في أوراق بيضاء ويضعها داخل الحافظة بحيث أن مجموع الحافظات بمحتوياتها تشكل كل أجزاء المذكرة أو الأطروحة.

3- تخزين المعلومات في الكومبيوتر: تفرض هذه الطريقة أن يحسن الباحث أو الطالب استخدام جهاز الحاسوب استخداما جيدا، وهذا حتى يتمكن من تخزين كل المعلومات التي حصل عليها من المراجع، بحيث تخزن هذه المعلومات في شكل ملفات صغيرة، يعود للطالب أمر إعطائها العنوان المناسب لها، فقد يعتمد أسلوب المرجع الواحد في الملف الواحد أو يعتمد أسلوب العنوان الواحد في الملف الواحد، بمعنى أن الطالب قد يعتمد أسلوب البطاقات في تخزين المعلومات في الكومبيوتر كما قد يعتمد أسلوب الملفات على النحو الذي سبقت دراسته.

المطلب الرابع: علاقة الطالب بالأستاذ المشرف والمكتبة ، أولا: علاقة الطالب بالمكتبة:

تعتبر المراجع من أدوات البحث التي لا يستغني عنها الطالب في سبيل الحصول على المعلومات والبيانات ولاشك أن هذه المصادر والمراجع يجدها الطالب في المكتبات كاصل عام على صفحات

الانترنت التي عليه أن يدرجها، حتى يكون عارفا معرفة كافية بالمصادر والمراجع والمهارات المكتبية التي تمكنه من الاستفادة منها، وهذه المهارات المكتبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. استخدام أجهزة الكومبيوتر: وهي وسيلة متوفرة في كل المكتبات، يتم بواسطتها الحصول على عناوين الكتب والدراسات المطلوبة من منكرات أطروحات ومقالات...

كما يعد الحاسوب وسيلة للحصول على المعلومات خاصة مؤلفيها ومضامينها على سبيل المثال، استطاعت شركة Google أن تضع على صفحاتها 100 مليون كتاب يمكن للقارى تصفحها وقراءتها.

2. استخدام الفهارس المتخصصة: حيث تساعد الطالب على معرفة الوثائق والمصادر والمراجع لموجودة في المكتبة فكل كتاب يسجل في بطاقة تحتوي على ملخص مضمون هذا الكتاب و فهرسه وأهم العناوين التي عالجها والفهارس عموما تحتوي على نوعين من المعلومات:

أ. فهرس المؤلفين: حيث يعتمد هذا الفهرس على الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين فلو أخذنا مثلا "عبد الرزاق السنهوري" فالطالب هنا يعود إلى البطاقة المكتبية المدون عليها حرف " العين" وهو الحرف الأول من اسم المؤلف.

ب. فهرس الموضوعات: يساعد هذا الفهرس الطالب على التوصل إلى جميع المراجع الموجودة في المكتبة والتي تبحث الموضوع الذي له علاقة بعنوان مذكرة أو أطروحة الطالب، وتختلف الموضوعات بحسب طبيعة المؤلف إذا كان كتابا أم مذكرة أم أطروحة.

3- ضوابط مطالعة المراجع في المكتبة:

1-لا تقرا المؤلفات أو الكتب من الغلاف إلى الغلاف بل يجب التعرف على الإطار العام للكتاب وتصفح مقدمة وخطة المؤلف وفهرس المحتويات وقائمة المراجع، وإن لم تكن هذه العناصر موجودة وهو أمر ناذر الحصول، فيجب استعراض الكتاب بسرعة أما ما له صلة بموضوع المذكرة أو الأطروحة فيجب قراءته بتأني وعمق.

2- لا تقرأ وأنت مجهد بدنيا سواء قراءة الكتب أو القراءة عن طريق الانترنت.

3- يجب على الطالب أن يبتعد عن الاستطراد في قراءة أجزاء من الكتاب لا تتصل بموضوع البحث. (++)

4- الاستفادة من الأوقات المناسبة للقراءة خاصة الصباحية، أي يكون فيها الطالب أكثر استعدادا لفهم ما يقرأه من الكتاب أو من مواقع الانترنت.

5- التركيز أثناء القراءة بحيث تكون هذه القراءة نافذة معمقة لا سطحية.

6- يجب على الطالب أن ينظم جدولا لعمله في المكتبة وعلى صفحات الانترنت.

7- أن يتعرف الطالب على أقسام المكتبة التي تلبي طلبه.

السداسي الثاني: 2019

8-أن يتعرف الطالب على جدول مواعيد العمل في المكتبة ويتجنب فترات الضغط الشديد فيها إذ عليه أن يعمل في أقل الفترات ضجيجا وتنافسا على المراجع والخدمات.

9- قضاء الوقت المناسب والأطول في المكتبة والكافي لإنجاز المذكرة أو الأطروحة وينصح هنا بالموازنة بين الوقت وكمية العمل.

10- أن يبدأ الطالب عمله بالكتاب التي حجزها من المكتبات أولا أن يشتغل بها في الوقت الذي يقل الطلب عليها، ثم ينتقل بعد ذلك على المادة الأكثر توفرا.

11- يمكن للطالب الاستعانة بآلة النسخ في الكتب أو أجزاء منها والتي لها صلة بموضوع مذكرته وأطروحته متى كانت هذه المراجع غير قابلة للاستعارة أو كانت موجودة في مكتبة بعيدة عن مقر السكن أي تنقل إليها الطالب مستعينا وسيلة نقل معينة.

12- يوجد في المكتبات بعض المراجع في شكل دليل والتي تساعد الطالب في الوصول الى عناوين تتعلق ببحثه فيجب استخدامها والاستفسار عنها.

13عندما يبحث الطالب عن مرجع لموضوع بحثه عليه أن يكتب هذه المراجع ويتذكر العنوانين المرادفة لها ويصنفها خاصة تلك التي قد تظهر تحتها العناصر المطلوبة في مذكرته أطروحته أو رسالته... .

14- يجب على الطالب أن يطلع بتعليمات المكتبة ونظامها الداخلي وأرقام ترميز المراجع وأوقات العمل.

15- أن يقيم الطالب علاقات ودية مع العمال ومسؤولي المكتبات التي يتردد عليها لأن اغلبهم يملكون خبرة كبيرة ودراية واسعة في البرامج والمخطوطات والمراجع المتصلة بموضوع المذكرة.

ثانيا: علاقة الطالب بالأستاذ المشرف:

المشرف هو الأستاذ الذي يتابع الجهد العلمي للطالب الباحث ابتداءا من اختيار مشكلة البحث وعنوان المذكرة أو الأطروحة والخطة وقراءة ما يكتبه الطالب وتقويم عمله وصولا إلى وضع إصدار المذكرة في شكلها النهائي، وهو شخص يجب أن يتمتع بمؤهلات علمية وأكاديمية وأن يكون حاصلا على درجة علمية معينة تختلف باختلاف العمل الذي يشرف عليه، فالدرجة العلمية التي يتطلبها الإشراف على مذكرات الماستر ليست هي الدرجة العلمية التي يتطلب الإشراف على أطروحة الدكتوراه ، والأستاذ المشرف يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الصفات.

صفات الأستاذ المشرف:

للمشرف على مذكرات الماستر أو أطروحات الدكتوراه صفات علمية وأخرى إنسانية للمترف يجب أن تتوافر فيه حتى يكون العمل او البحث ناجحا.

1. **الدرجة العلمية:** يجب أن يكون الأستاذ المشرف حاملا للقب علمي لا يقل على درجة أستاذ مساعد بالنسبة لمذكرات الماستر، ولا يقل عن درجة أستاذ محاضر أ.

بالنسبة لأطروحات الدكتوراه ولعل اشتراط الدرجة العلمية التي لا يحصل عليها الأستاذ إلا بعد مضي مدة من الزمن في حقل التدريس وإعداده لعدد من البحوث هو أمر متصل بصقل موهبته كي تمكنه بعد ذلك من الإشراف على طلبة الماستر أو الدكتوراه وتوجيههم توجيه علميا سليما.

2. **الخبرة والكفاءة العلمية:** وإن كان هذا الشرط لا تنص عليه النصوص القانونية المنظمة العملية الإشراف إلا أنه لا تكفي الدرجة العلمية لوحدها الإشراف على البحوث القانونية بل لابد من أن يكون الأستاذ كفءا من الناحية العلمية مواكبا لأهم التطورات الحاصلة في ميدان الاختصاص وخبيرا بالبحوث القانونية وملما بأهم أصول البحث العلمي القانوني ومناهجه.

3. **التخصص العلمي:** وهو أيضا شرط ليس منصوصا عليه ولا تتطلبه النصوص القانونية المنظمة العملية الإشراف، لكن من المستحسن والمحبذ أن يكون الأستاذ المشرف متخصصا في مجال البحث الذي يشرف عليه حتى يستطيع الطالب من الاستفادة من خبراته، وحتى يكون العمل مجديا بالنسبة للطالب، مثريا بالنسبة للبحث العلمي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخل في إطار الاختصاصات القانونية فنجد القانون الإداري مثل الذي يعتبر حديث النشأة أخذ بعض المبادئ من قواعد القانون المدني كالمبادئ تلك المتعلقة بالمسؤولية الإدارية وأساس المسؤولية الإدارية من خطا ونظرية المخاطر.

كما يدخل ضمن هذا الشرط مسألة الإلمام بموضوع البحث فهناك بعض المواضيع الدقيقة والمستحدثة التي تحمل جوانب فنية والتي لا يمكن معالجتها والبحث فيها من حيث الموضوع إلا بعد فهم أبعادها الفنية "كجرائم غسل الأموال، جرائم الانترنت...الخ.

4- الأمانة العلمية: بما أن صلة الطالب بالأستاذ المشرف هي أقرب منه بصلة الأب بابنه، إذ أنه خلال فترة انجاز المذكرة أو الأطروحة يفترض أن يمد الأستاذ المشرف هذا الطالب كل ما يتعلق بأصول وأخلاقيات البحث العلمي وعلى رأسها الأمانة العلمية بكافة صورها كالإشارة إلى جهود

الآخرين وآرائهم والاحتراف لهم بذلك وتوجيه الطالب ومده بأبجديات الإقتباس وتلقينه مخاطر نسبة أفكار معينة لغير أصحابها .

5- كسب ثقة الطالب واحترامه: وأن يكون مثله الأعلى، لا يختلف اثنان على أن الأستاذ الذي يكسب ثقة الطالب واحترامه سيكون قدوة له ومثله الأعلى في كل تصرفاته وهو ما يحتم على الأستاذ المشرف لأن يكون منزها عن أية ذاتية وأنانية وبعيدا عن أي تخاذل وتكاسل لذا فإن أي موقف سلبي يصدر عن الأستاذ المشرف من شأنه أن يؤثر سلبا على جهد الطالب العلمي، فعلى الأستاذ المشرف أن يراعي الدقة في مواعيده مع الطالب وفي تصرفاته معه ومع الآخرين لأن التجارب أثبتت العلاقة الأبوية والعاطفية التي يفترض أن تنشأ بين الأستاذ المشرف والطالب بحيث يبقي اسم الأستاذ المشرف مقترنا باسم الطالب الذي يفخر به في كل محفل علمي.

6- الصبر مع سعة الصدر: إن عملية الإشراف عملية شاقة للأستاذ المشرف سواء بالنسبة لطلبة الماستر أو طلبة الدكتوراه حيث قد يقع الطالب في أخطاء جوهرية موضوعية وشكلية عديدة تحتاج إلى سعة الصدر من المشرف في تقويمها وتوجيه الطالب وتبصيره بها حتى لا يقع فيها مستقبلا، كما يمتد صبر الأستاذ المشرف الى مناقشة الآراء الشخصية للطالب الذي يتمسك في الكثير من الأحيان بهذه الآراء وفي تخصيص حيز من الزمن لهذا الطالب على حساب راحته وارتباطاته وأسرته أحيانا.

7-**الحياد والموضوعية:** إن البحث العلمي القانوني قائم على اختلاف الآراء (السجال) وبالتالي فإن العديد من هذه الآراء التي يطلع عليها الباحث ويتناولها في بحثه قد تخالف وجهة نظر

الأستاذ المشرف على الرغم من أهميتها لذلك وجب عليه عدم التعنت والتزمت بآرائه والتقليل من قيمة آراء الآخرين بل عليه تلقين الطالب فضيلة الحياد والاعتراف بجهود من سبقوه و نقد الآراء التي لا تتفق مع ميوله العلمية بأسلوب علمي بناء.

وخلاصة القول يجب على الأستاذ المشرف أن يكون موضوعيا في توجيهاته مبتعدا عن الذاتية.

8- التشجيع المستمر للطالب: إن تشجيع الانسان هو من أكثر السبل التي تعينه على مواصلة بحثه حيث يجب على المشرف أن يتجنب عبارات النقد الجارحة التي تحط من عزيمة الباحث وأن يستبدلها بعبارات أخرى مشجعة كقوله مثلا استمر على هذا المنوال "أنت طالب فيك جميع مواصفات الباحث الناجح" "سيكون لك شأن كبير في البحث العلمي"، وأن لا ينسى الأستاذ المشرف أنه في يوم من الأيام كان طالبا وقد مر بنفس الموقف الذي يقف فيه الطالب قبل أن يصل إلى ما وصل اليه.

9 – إبداء وإبراز الاستعداد للاهتمام بموضوع مذكرة أو أطروحة الطالب: وهو مسألة نفسي (أكاديمي) يحتم على المشرف القيام بالاضطلاع ومراجعة إشكالية بحث الطالب خاصة في تلك المواضيع المستحدثة أو ذات الجانب الفني وهذا النوع ما يخدم في نهاية الأمر الطالب وموضوعه، لا يقتصر هذا الاهتمام على تلك الموضوعات بل يتعداه أيضا إلى المواضيع التقليدية الأخرى من خلال إمداد الطالب بعدد من المراجع أو توجيهه إليها وما إلى ذلك.

دور الأستاذ المشرف في علاقته مع الطالب:

أثارت مسألة دور الأستاذ المشرف نقاشا بين الفقهاء في علم المناهج إذ اتجه فريق إلى أن دور المشرف لا يتعدى التوجيه والنصح والإرشاد وأن على الطالب أن يشق طريقه بنفسه بينما اعتنق اتجاه آخر الرأي الذي يقول بان الأستاذ المشرف هو سيد الموقف فهو الذي يقرر وما على الطالب سوى التنفيذ.

وبين هذا التضارب في الآراء يبقى العمل الشاق والمضني من نصيب الطالب أما دور الأستاذ المشرف فيتمثل بصفة أساسية في التوجيه وتصويب الأخطاء التي قد يقع فيها الطالب سواء الأخطاء المتعلقة بالشكل أو تلك المتعلقة بالمضمون خاصة إذا كان الأستاذ المشرف متخصصا في الموضوع، الذي يبحث فيه الطالب.

ومهما كان فإن دور المشرف بصفة عامة لا يقتصر على تنوير الباحث بخفايا البحث في موضوع محدد والكشف عن أبعاده العلمية وإيجازه البحث في عنوان محدد ودقيق وإجازة خطة أولية أو اقتراحات بتعديلها، بل يظل هو المرشد العلمي للطالب الذي يجب أن يكون دائم الصلة به كلما اقتضى الأمر ذلك، فيطلعه في كل مرة عن الجديد في حركة بحثه ويأخذ رأيه في المسائل والإشكالات التي ستصادف ويأخذ هذا الطالب حتما.

المبحث الثاني: مرحلة التحرير

بعدما ينتهي الطالب من اختيار موضوعه وجمع المراجع ذات الصلة وتخزين المعلومات إما بناءا على أسلوب البطاقات أو أسلوب الملفات ينتقل إلى مرحلة أخرى حاسمة في مشوار مذكرته ألا وهي مرحلة التحرير، بحيث تؤدي القدرات الخاصة للطالب متفاعلة مع المادة المجمعة والمبوبة دورا هاما في عملية إبداع البحث، فالباحث الطالب المتمكن من اللغة وأساليبها وقواعدها ++ ثقافة قانونية المستوعب لمشكلة بحثه هو الذي يحسن في الأخير صناعة البحث، وذلك بإحكام الربط بين المواد المقتبسة والمناسبة لموضوعه وترتيبها وتصنيفها وتحليلها ومناقشتها وإبداء رأيه فيها.

وأفضل طريقة في كتابة المذكرة أو الأطروحة هي التوجه إلى الهدف مباشرة دون التظاهر بغزارة العلم والدخول في متاهات الإطناب والحشو لأن قيمة البحث لا تقاس بمقدار ما يقال بل بنوعية المادة العلمية.

إن كتابة البحث وتحريره (المذكرة أو الأطروحة) هو فن تحويل ما دونه الطالب من مادة علمية وملاحظات وما وضعه من ضوابط وإجراءات وما استخلصه من استنتاجات إلى مادة علمية واضحة ودقيقة ومفهومة مع الالتزام بقواعد الصياغة الأسلوبية والمبادئ الشكلية للبحث واستخدام اللغة القانونية والتحلي بالأمانة العلمية.

المطلب الأول: كتابة المسودة الأولى للبحث:

قبل أن تظهر المذكرة أو الأطروحة في صياغتها النهائية وبعد أن يقوم الطالب بالقراءة العميقة للمصادر المختلفة وينتهي من اخذ الملاحظات يبدأ كتابة المسودة الأولى للبحث وذلك بعد ترتيب المعلومات الترتيب المنطقي وفقا لخطة البحث، فمرحلة كتابة البحث القانوني (المذكرة أو أطروحة) هي المرحلة الأساسية نور والضرورية من مراحل إعداده حيث يقوم الطالب باستخدام المعلومات والبيانات والآراء الفقهية المدونة في البطاقات أو الملفات وتنظيمها بغية عرضها عرضا منسقا مرتبا وفق خطة البحث التي سبق أن أعدها ونظمها واعتمدها، ثم يقوم بصياغة تلك المعلومات والآراء بطريقة منطقية مراعيا إتباع الأصول العلمية في كتابة الرسائل والأطروحات وهذا يطلب منه مراعاة ما يلي: (القواعد أو القوانين).

1- أن يقوم بقراءة كل ما نقله من معلومات وبيانات وإحصاءات وآراء من المصادر والمراجع العلمية في البطاقات أو الملفات قراءة معمقة ومتأنية وفاحصة وناقدة مع الإلمام الكافي بمضمونها ، ثم يعبر عنها بأسلوبه الخاص.

2- الالتزام بقواعد الاقتباس العلمي فإذا كان من الضروري الاستشهاد براي او فكرة ما لدى أحد المؤلفين أو الباحثين فيجب على الطالب أن يذكرها حرفيا مع وضعها بين مزدوجتين. أو قوسين.

3- يجب أن تكون شخصية الطالب وآراؤه بارزة وواضحة في شكل اقتراحات أو انتقادات أو أفكار يطرحها مع تدعيمها باللير القانونية المنطقية وعليه فإنه يجب أن يتضح لقارئ المذكرة أو

الأطروحة وأن هناك تأثيرا واضحا للطالب على موضوع بحثه وبصمة بصم عليها من خلال إبداعه، فلا يجوز أن يكون كل مقلدا تقليدا أعمى للآخرين ولكن هذا لا يمنع من أن الطالب يتأثر بفكر معين أو باتجاه محدد وهو ما سيبرز حتما من خلال مناقشاته وانتقاده في موضوع بحثه.

– ملاحظة: يجب الإشارة إلى أن إبداء الرأي ونقد اتجاه معين لا يكون في مذكرات الماستر أين يكون الطالب لم ينضج بعد علميا بل شخصية الطالب، وفقا لما سبق من الناحية يجب أن تبرز في أطروحات الدكتوراه

4– عند عرض الطالب الفكرة أو نظرية قانونية معينة أو اتجاها فقهيا يجب أن يقدم توضيحا له ثم يقدم الأدلة التي تؤيد الأخذ به بداية من أبسط دليل وصولا إلى أقواه، ثم يوضح موقفه منها.

5– عندما ينتقد الطالب باحثين وفقهاء وكتاب آخرين يجب أن يكون نقده لآرائهم نقدا موضوعيا وبأسلوب مهذب خال من التجريح أو التقليل من شأنهم، فيتجنب أسلوب التهكم وعبارات السخرية والمبالغة في وصف الأشخاص والآراء.

6 – يجب على الطالب أن يكون متواضعا عند كتابة بحثه وأن لا يعتقد أن ما كتبه هو الشيء الكامل والمثالي، بل يجب عليه أن يدرك بأن ما كتبه معرضا للنقد والمراجعة حتى من الطالب نفسه، فهناك عبارات يجب أن يتجنبها عند تحرير مذكرته كقوله "نحن نرى" أو "نحن لا نتفق مع الرأي الفلاني" أو "نظريتنا"

7– من الأفضل أن يترك الطالب ما كتبه من فصول لبضعة أيام ثم يعود لقراءته مرة أخرى قراءة فاحصة متمكنة، فإذا اكتشف أخطاء فيما كتبه أعاد تصحيحها.

وفي هذا المقام يقول "راغب الأسفهاني" إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه إلا قال في عدة لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

8- يجب على الطالب أن يكون منشغلا دائما في هذه المرحلة وأثناء إعداد مذكرته أو أطروحته بثلاثة مسائل هي: أسلوب الكتابة وكيفية الإشارة والإحالة على الهوامش وفق المنهج العلمي وإعداد قائمة المراجع قبل كتابتها في شكلها النهائي.

9 - يجب على الطالب أن يراعي إتقان اللغة التي يكتب بها والتناسق والتماسك بين أجزاء البحث (المذكرة أو الأطروحة) وأن يتجنب الأخطاء النحوية والإملائية والوقوع في أسلوب الركيك الذي يغلب عليه التعابير الفاسدة.

10- أن يراعي الطالب التوازن بين أجزاء البحث وأن يحاول التوفيق بقدر المستطاع بين الإسهاب والإيجاز، بحيث لا يطيل في معالجة مسائل ليست بحاجة إلى شرح وتفصيل ولا يكون مقتضيا في مسائل تتطلب الشرح والإيضاح المفيد.

11 - أن يتجنب الطالب استخدام عبارات غامضة ومبهمة إذ يفضل أن تكون عباراته سهلة واضحة سليمة ومفهومة لدى أي قارى.

12- يجب على الطالب أن يتجنب استعمال ضمائر المتكلم بكل أنواعها مثل أنا، نحن، نميل إلى، نرى ....

13- كتابة البحث على أوراق بيضاء، مسطرة وعلى وجه واحد مع طباعة ما تم كتابته كلما أمكن .

14- ترك حواشي ومسافات فارغة على يمين ويسار الورقة حتى يتمكن الأستاذ المشرف من تدوين ملاحظاته.

15 – يرجى نقل المعلومات مما جمع في البطاقات أو الملفات وترتيبها في مكانها المناسب وبالأسلوب الأنسب ضمن أبوابها وفصل مساحتها المنظمة والمرتبة ترتيبا علمي وفق الخطة المعتمدة.

16 - نقل الاقتباسات المهمة حرفيا وفي هذه الحالة يجب وضع ما تم اقتباسه بين مزدوجتين أما إذا تمت صياغة الأفكار المقتبسة وفق الأسلوب الطالب ويحسب المطلوب يجب إحالة صاحب الفكرة على الهامش، وإذا تم حذف بعض الفقرات وجب وضع مكان الحذف نقاط متتالية، وفي جميع حالات الاقتباس سواء الحرفي أو مع التعبير يجب أن يرقم الإقتباس بوضع رقم مرتفع قليلا عن السطر عند آخر كلمة مع كتابة رقم يماثله في الهامش على النحو الذي سنراه لاحقا (طريقة كتابية الهامش).

17- لا يجوز اقتباس نص قديم مقيد في مرجع حديث بل ينبغي الرجوع إلى الأصل (أصل هذا النص) وأن تعذر ذلك على الطالب بسبب عدم قدرته على الحصول على الأصل أو لأي سبب آخر فليشر إلى المرجع أو المصدر الذي نقله عنه المؤلف الذي اقتبس النص من كتابه وذلك اعترافا بفضل المرجع من باب الأمانة العلمية ودفعا للمسؤولية عن الطالب.

وعلى العموم وبشيء من التفصيل تمر المرحلة التحريرية بمجموعة من المحطات التي يجب على الطالب الوقوف عندها والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

الفرع الأول: القراءة المركزة لمضمون البطاقات أو الملفات:

إذا أنهى الطالب عملية تخزين المعلومات في شكل البطاقات أو الملفات تعين عليه البدء في مرحلة القراءة المركزة والدقيقة بغرض التزود بالمعلومات اللازمة لاستثمارها من الناحية العلمية، بحيث يطلع على أفكار الآخرين وآرائهم، وتحليلاتهم وتعليقاتهم واستنتاجاتهم ليتخذ منها قاعدة بيانات أولية تمكنه من الإقلاع العلمي ومباشرة عملية التحرير ولا يمكن الوصول إلى تحرير علمي دقيق لمسألة محددة تناولها الطالب بالدراسة ما لم يطلع (هذا الأخير) على كم معقول من المراجع، فعند الإطلاع على كتابات الآخرين التمعن من مضمونها نستلهم لاشك روح التحليل وفن الكتابة والمعالجة والصياغة والانتقال من الفكرة العامة إلى الأفكار الخاصة ومواجهة الرأي بالرأي والوصول إلى استنتاجات محددة ودقيقة، فالمراجع تعد بمثابة بطارية تشحن الطالب فتبعث فيه طاقة للبحث يكون في أمس الحاجة إليها عند مباشرة مرحلة التحرير.

كما أن القراءة تكسب الطالب ثروة لغوية بعد قراءة المباني اللفظية المستعملة في كل كتاب أو مرجع وكيفية عرض الجمل وتسلسل الأفكار، كما تكتب القراءة الطالب قواعد معرفة استخدام المصطلحات وتحديد معنى ومدلول كل مصطلح، وكيف يستخدم ومتى، وتطلع القراءة المركزة للطالب بتقسيم الآخرين للموضوع فيستفيد من منهج وخطة سيره مما يؤثر إيجابا على خطته التي تصبح أكثر تماسكا وجدة وشمولية وتحكما في الموضوع.

كما تكسب القراءة الطالب شخصية علمية فحين يقرا للآخرين بدقة وتركيز وتنقيب وتمحيص تبدأ شخصيته العلمية في الظهور فتتجلى بصماته العلمية من خلال مثلا إظهار عيوب بعض

النصوص التشريعية والتنظيمية أو الكشف عن خلل في نظام إجرائي معين وغير ذلك من الاستنتاجات، فلولا القراءة المركزة لما وصل إلى هذه النتيجة.

الفرع الثاني: الالتزام بقواعد الصياغة الأسلوبية:

إن الطريقة التي تستخدم بها الرموز اللغوية في التعبير ينتج عنها ما اصطلح على تسميته بالأسلوب، وهو طريقة اختيار الألفاظ وترتيبها في شكل يرتب أثره (ويستحسن من الطالب أن يبدأ بالتفكير في كتابة البحث أولا) ثم يختار الكلمات المناسبة للمعاني وإذا نجح في الوصول إلى درجة المطابقة بين أقواله وبين ما يفكر فيه يكون قد وصل إلى مرحلة الكتابة المثالية.

أولا: الكتابة بالغة القانونية :

تكتب البحوث والمذكرات والرسائل والأطروحات في كلية الحقوق بلغة علمية قانونية متخصصة بعيدة عن الأسلوب الأدبي الخالص المسهب والأسلوب الخطابي وتجنب العبارات الإنشائية، وعلى الباحث القانوني أن يتدرب على الأسلوب القانوني، وذلك من خلال الاطلاع العميق على القضاء والفقه والتشريع، فالأسلوب في أي بحث يلعب دورا هاما في إنجاحه فبواسطته يتم عرض الأفكار والآراء والمعلومات ويتحقق الترابط الوثيق ما بين الفصول والأبواب.

ثانيا: الالتزام بالترتيب التقليدي في عرض الأفكار القانونية

ويتم هذا الالتزام وفقا ما يلي:

1- يعرض موقف القانون أولا والتشريع بوجه خاص ويعرض الحكم الدستوري قبل الحكم التشريعي ليعرض هذا الأخير قبل القواعد النظامية (اللائحية) بمعنى يجب مراعاة التدرج الهرمي للقواعد القانونية الأقوى ثم الذي هو أقل منه قوة وهكذا.

2- عرض رأي الفقه أين يتم عرض آراء كبار الفقهاء، ثم رأي الفقهاء العاديين ثم رأي الشراح وهكذا.

3-عرض أحكام القضاء بخصوص المسألة محل الدراسة (موقف القضاء)

ثالثا: الالتزام بالقواعد النحوية والإملائية:

1. الشرطة (-): وتوضع في المواضع التالية:

- في أول السطر.

- في حالة المحاور بين اثنين إذا استغني عن تكرار اسميهما.

- بين العدد والمعدود.

2. الشرطتان (-...-): وتوضع لتفصلا جملة أو كلمة معترضة فيتصل ما بعدها بما قبلها، وفي اللغة العربية يطلق على الجملة التي تقع بين الشرطتان بالجملة الاعتراضية.

3. المزدوجتان (« ») أو الشولتان (" "): وتوضع بينهما العبارة المنقولة حرفيا من كلام الغير أو حول جملة القول، أو حول نص المادة، أو حول عناوين الكتب بتوضيحها.

4. القوسان ((...)): ويوضع بينهما عبارات التفسير أو حول الأرقام التي وقعت في النص او في الهامش دلالة على المصدر المعتمد او حول الأسماء الأجنبية

الواردة في سياق النص على أن تكون بأحرفها الأجنبية متى أمكن ذلك.

5. التشكيل : هناك الكثير من الكلمات في اللغة العربية التي تحمل أكثر من معنى والتي تحتاج إلى التشكيل لإزالة اللبس، ونفس الحكم ينطبق على بعض المصطلحات القانونية مثل، الشرطة، الشرطة، الكِتاب، الكُتاب، في المجال القانوني علم احترام الكلمات المعرفة والكلمات النكرة، أيضا قد يؤدي إلى تغيير المعنى جملة وتفصيلا، مثال على ذلك، الحقوق الشخصية والحقوق شخصية.

الفرع الثالث: طريقة كتابة الهوامش

يراعي الطالب أو الباحث أثناء تحريره لمذكرته أو أطروحته الابتعاد عن السرقات العلمية والفكرية، فيذكر المصادر التي اقتبس الأفكار منها ويكون الهوامش في حواشي الصفحات (الجزء الأسفل من الصفحات)، توجد قواعد خاصة للتدوين الهوامش وهو ما سنوضحه لاحقا.

أولا: تعريف الهامش وأنواعه:

يقصد بالهامش الجزء الذي يقابل المتن من البحث ، ويخصص لذكر المراجع وإيضاحات أخرى عندما يرى الطالب عدم لزوم ذكرها في المتن كالنص الكامل للمواد القانونية أو النص الكامل لمنطوق قرار صادر عن محكمة معينة أو وقائع قضية ما فصل فيها القضاء أو نص مادة في قانون أجنبي يقابل مادة قانونية في القانون الجزائري تختلفان أو تتوافقان في الحكم.

والهامش نوعان:

1- كتابة المراجع التي تمت الاستعانة بها أسفل الصفحة مباشرة: وهو الهامش الأكثر شيوعا في الرسائل العلمية والمؤلفات والمقالات، وهو أكثر دقة لأنه يساعد القاري على متابعة المعلومة والوقوف على مصادرها بصفة مباشرة.

2- النوع الآخر من الهامش هو الذي من خلاله يتم كتابة المراجع ++ لكل ما سبق أن يكتب في الهامش في صفحات متتالية بعد الخاتمة أو في نهاية كل مبحث أو كل فصل أو كل باب من المرجع ذاته.

وهذا النوع من طريقة كتابة الهوامش كثير الانتشار في البحوث التاريخية التي يتم نشرها فيما بعد في شكل مؤلفات، وهو نادر جدا في الرسائل العلمية والأطروحات في مجال العلوم القانونية لأنه لاشك أن هذا النوع من طريقة كتابة الهوامش مرهق للباحث والقاري معا حيث يؤدي الى تشتيت أفكاره وإفقاده التركيز كما قد يشوبه عدم الدقة في الكثير من الحالات .

ثانيا: وظائف الهامش:

تتعدد وظائف الهامش وعلى العموم يتم استخدامها بهدف تحقيق ما يلي:

1. توثيق المعلومات التي وردت في المتن.

2. دعوة القارئ إلى إمكانية الرجوع إلى المراجع المبينة في الهامش من أجل إثراء معلوماته متى رغب في ذلك.

3. تأكيد الأمانة العلمية بحيث يؤكد الهامش توافر الأمانة العلمية للباحث والممثلة في الحرص على إسناد المعلومات لأصحابها أيا كان حجمها من حيث تأثيرها في البحث.

4. إيضاح بعض المعلومات التي يرى الطالب وجوب ان يكون القارئ عالما بها، لأن الطالب رأي في كتابتها في المتن خطورة على تشتت فكر القارئ وعلى عدم انضباط سياق فقرات البحث فليس لها مكان آخر تذكر فيه إلا الهامش.

5. شرح بعض المصطلحات أو تعريف بعض الأعلام والفقهاء الذين ورد ذكرهم في المتن بالإضافة إلى التعريف بنظرياتهم وسرد أقوالهم.

6. تفادي التكرار والإطناب في عرض المتن ++ هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أنه الكثير من البحوث الجيدة فقدت أهميتها بسبب عدم حذف ما لا ضرورة لوجوده، لذا فعلى الطالب الجيد أن لا ينزعج عندما يجد نفسه مضطرا إلى حذف بعض ما قام بتدوينه أو إحالة بعض ما كتبه في المتن على الهامش طالما أنه يهدف إلى انجاز بحث علمي مميز.

7. توفير الجهد والوقت على الطالب وتزويد القارئ بالمعلومات التي تحقق استفادته ومتابعته وانطلاقا من هذا يؤكد فقهاء المناهج على ضرورة تدوين بيانات المصادر التي تم الاعتماد عليها في هامش البحث وفي قائمة المراجع.

ثالثا: كيفية كتابة المراجع في الهامش

تتعدد طرق كتابة المراجع في الهوامش تبعا لنوعية المراجع أو معدل الاستعانة بها على النحو التالي:

1 . طريقة كتابة الهامش الذي يشار فيه إلى المؤلفات العامة والخاصة ، ويتم على النحو التالي، انظر أو راجع، اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المرجع أو المؤلف مع الجزء إن وجد، دار النشر، رقم الطبعة إن وجدت، بلد النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

وفي حالة الاستعانة بالمرجع في مناسبة ثانية وثالثة وهكذا يكتب الهامش كالآتي:

اسم المؤلف، انظر المرجع السابق، رقم الصفحة.

أما إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع وتم الاعتماد عليه في كتابة المذكرة أو الأطروحة فيكتب الهامش كالآتي:

اسم المؤلف، عنوان المرجع، أنظر المرجع السابق، رقم الصفحة.

++

تطبيقات عملية للحالات السابقة:

الحالة 01: